الكتاب المطبوع في المكتبات الجامعية الجزائرية
بين قوة الطلب و قدرات العرض

حوالى مولود
أستاذ محاضر"ب" بقسم علم المكتبات و الوثائ
جامعة الجزائر 2 . بوزريعة

"ان قوة أى بلد لا تقدر بعد بأقرانه العالية بل بموارده العلمية و مجهوداته فى تثمينها بالبحث والتنمية".

دانييل بل

مقدمة

موضوع هذه الدراسة هو تقويم العرض والطلب للكتاب المطبوع فى المكتبات الجامعية الجزائرية، أى معرفة مدى تطابق قدرة هذه المكتبات فى توفير هذا الوعاء الفكرى الاساسى مع الحاجيات الوثائقية للرواد من طلبة و اساتذة و باحثين و بالتالى درجة تحقيق اهداف هذه المؤسسات العلمية داخل الجامعات، علما ان اهداف المكتبة الجامعية هى اهداف الجامعة ذاتها و رسالة المكتبة الجامعية جزأ لا يتجزأ من رسالة المكتبة الجامعية التى تتركز على التعليم العالى و الاعداد الثقافى و العلمى و خدمة المجتمع و تكوين الكوادر اللازمة فى مختلف الاختصاصات. و من البديهى ان اذا كانت الجامعة تضم اجهزة و مؤسسات متعددة و مختلفة تخدم الاغراض العلمية و التعليمية و البحثية فليس هناك اى جهاز او مؤسسة جامعية اكثر ارتباطا بالمقررات و دعما للبرامج الاكاديمية و البحثية للجامعة مثل المكتبة الجامعية. فالمكتبة الجامعية ليست مجرد مخزن للكتب و الموارد الوثائقية و اوعية المعلومات المختلفة، بل هى هيكل ديناميكي فعال و أداة من أدوات التعليم والتعلم و التثقيف و الثقافة و التربية و التنشئة.

فليجدر الذكر اولا ان الدراسات ذات بعد وطنى و شامل فى الموضوع المدروس غير موجودة و لم تحقق فى السابق بتاتا. و ذالك بغض النظر عن كثرة الدراسات المجزئة و المتفاوتة الاهمية و المستوى فى مجال التقويم طلال هذه السنوات الاخيرة.

فهكذا ارتأينا ضرورة انجاز دراسة وطنية تشمل كل اقطار و ربع البلاد و تظم 61 مؤسسة جامعية المنجزة عبر 48 ولاية الى غاية سنة 2009. فالعرض الاجمالى يتمثل فى 1662813 عنوان كتاب او 4826124 مجلد، اما الطلب فهو يتمثل فى 1076339 مستفيد من اساتذة و طلبة (احصائيات 2009).

فهذه الدراسة تسلط الاضواء على حالة العرض و الطلب للكتاب المطبوع فى الوسط الجامعى الجزائرى و بالتالى تشخيص و حصر النقائص المحتملة قصد الاتيان بالحلول اللائقة و الاصلاحات اللازمة و ذلك بصدد وضع الحجر الاساسى و الركائز الاولى لسياسة تسيير فى المستقبل معتمدة على نظام لوحة القيادة للمكتبات التابعة لقطاع التعليم العالى. ذلك المنهج الذى لا يمكن الاستغناء عنه فى ادارة مثل هذه المؤسسات و بالخصوص فى اطار التسيير التقديرى.

و تندرج هذه الدراسة من الناحية المنهجية ضمن الدراسات التطبيقية التابعة لعلم الكتاب التطبيقى و العلمى و بالتدقيق بما يسمى بعلم الكتاب النظامى. بحيث التجأنا من خلالها الى جملة من الادوات المنهجية منها الوصف الاحصائى و المؤشرات الخاصة بالقياسات الورقية (البيبليومترية) و المواصفات القياسية الدولية و منهج المقارنة و الاستبيان. كما ادرجنا عنصر جديد ألا و هى الخرائطية البيبليولوجية كأداة إضافية لعرض اجمالى و شامل للنتائج.

اما فيما يخص خطة العمل، فهذا البحث تمحور على مبحثين اساسيين و كل واحد منهما يتجزأ الى ابواب و فصول متعددة و منتظمة و منظمة بشكل منسق و عقلانى.

فالمبحث الاول مخصص لدراسة شبكة المكتبات الجامعية الجزائرية على مستوى الوطن الجزائرى فى كل اقطاره و ذالك من باب تطابق العرض و الطلب للكتاب المطبوع فقط بسبب استحالة التطرق الى شتى الانواع الاخرى المتعددة و المتباينة من الوثائق.

اما المبحث الثانى فهو مخصص لدراسة النظام الوثائقى من نفس المنظور و ذالك لأكبر مركب جامعى فى البلد ألا و هو مركب جامعة باب الزوار، بحيث ادرجت كل من المكتبة المركزية و كل مكتبات الكليات المحيطة بها. إلا ان خصصت لهذا الجزء من الدراسة لائحة اثرى و اوسع من مؤشرات و معايير التقويم استحال تطبيقها على المستوى الوطنى.

كما ينبغى تذكير ان فى هذه الدراسة تم فى بداية الامر عرض فصل تمهيدى تناول اساسا رهان المكتبات الجامعية فى التطور الاجتماعى و الاقتصادى و دورها فى التقدم العلمى للأمة و من خلالها دور و اهمية الكتاب فى التكوين

الفردى بالخصوص للمتمدرسين، و الذى لا يزال وعاء فكرى اساسى فى مجال البحث و التعليم و ايصال المعرفة بين الاجيال بصفة عامة.

تلك الاهمية التى حاولت ابرازها الخبيرة فى مجال المكتبات جاكيت روبولJacquette Reboul بمنطق السببية، مؤكدة ان الجامعات اكثر تزويدا بالكتب فى الولايات المتحدة الامريكية هى التى حطمت الرقم القياسى فى نيل جوائز نوبل.و السؤال الذى نحاول الاجابة عنه من خلال هذه الدراسة هو معرفة اذا كانت المكتبات الجامعية الجزائرية تستجيب بلياقة الى حاجيات روادها كما و نوعا، و بعبارة اخرى ما هى درجة مطابقة العرض مع الطلب فيما يخص الكتب المطبوعة؟

و من ثم محاولة الاجابة على الاسئلة الفرعية و المطروحة كالتالى:

_هل هذه الموارد الوثائقية المتمثلة فى الكتاب المطبوع موزعة توزيع عادل على كل انحاء البلاد و على مختلف المؤسسات؟

_ هل مجموعات الكتب المطبوعة لمكتباتنا الجامعية مطابقة و ملائمة مع حاجيات الرواد من حيث اللغة، و فى حالة العكس كيف تحل المشكل؟

_ هل ارصدة الكتب المطبوعة لمكتباتنا الجامعية متهافتة و قديمة ام مجددة و مستحدثة بشكل محكم و موافقة للمقاييس و للمواصفات القياسية الدولية؟

النتائج

فلقد وصلنا من خلال هذه الدراسة الى نتائج يمكن حصرها على العناصر الاساسية و المعبرة على واقع مكتباتنا الجامعية من المنظور المسطر مسبقا فى الاشكالية اى مدى تطابق توفير و عرض الكتاب المطبوع مع الطلب و كذا العناصر المؤثرة على مستقبل هذه الوحدات الوثائقية على المدى البعيد و القريب.

التقويم الكمى

فيما يتعلق بعرض الكتاب المطبوع فى مكتباتنا الجامعية لقد اسفر تحليل المعطيات التى فى حوزتنا عن ضعف مؤسساتنا الجامعية فى توفير القدر اللازم من الكتب و الاكتفاء الذاتى فيها لمواجهة العدد الهائل و المتزايد من طلبة و اساتذة و باحثين لتلبية حاجياتهم المعلوماتية و الوثائقية . و هو نقص معتبر من الصعب تعويضه بسبب ضعف الانتاج الوطنى للكتب عامة و الكتاب العلمى خاصة، مما يؤدى حتما بمؤسساتنا الى اللجوء الى الاستيراد مع كل ما يترتب عنه من عواقب سلبية و تبعية خارجية الناجمة من هذه العملية المفروضة نوعا ما.

و مما يزداد الوضع تفاقما ليس فقط صعوبة إيجاد بديل للكتاب المطبوع فى وسط الاوعية الفكرية الالكترونية الجديدة فى كل اشكالها و انماطها نظرا لعجزنا العليل فى انتاج مثل هذه الادوات محليا و كذا الصعوبات المادية و التأهيلية فى استعمالها مثل ضعف نسبة الامداد و الاشتراك بالانترنيت.

و ما زاد الطين بلة هو ذلك المشكل العويص جدا ألا و هو النقص الفادح فى الترجمة التى بإمكانها سد هذه الفجوة و فك الحواجز اللغوية لنسبة معتبرة و متزايدة من الطلبة الذين لديهم صعوبات فى اللغات الأجنبية فى استغلال الموارد الوثائقية بالخصوص فى غرب و جنوب البلاد.

اما فيما يخص الدراسة التى شملت كل انحاء الوطن الجزائرى فقد ابرز فصلها الاول التحديات التى رفعتها الدولة الجزائرية التى انجزت فى كل من 48 ولاية جامعة او مركز جامعى على الاقل مرفقة بمكتبة اكاديمية حتما.ما اعطى حوصلة 61 مؤسسة جامعية بغض النظر عن المؤسسات التعليمية العالية خارج وزارة التعليم العالى. مع العلم ان 92 % منها انجزت بعد الاستقلال سنة 1962.

كما يجدر الذكر ان على عكس ما دعت به بعض الافكار المسبقة بان المنطقة الجنوبية لم تحض بنفس العناية و الاهتمام من طرف السلطات العمومية فيما يهم دراستنا أى بناء الجامعات و المكتبات الجامعية، فكل المؤشرات اثبتت بالعكس بحيث ان بعض المكتبات فى اقصى الجنوب الجزائرى احسن بكثير من بعض المكتبات المتواجدة فى شمال البلاد و على سبيل المثال مكتبة جامعة تمانغاست التى لديها نسبة عدد الكتب لكل طالب تفوت بثمانية مرات النسبة الوطنية المتوسطة، و مكتبة بشار تتجاوز هذه النسبة الوطنية بأربعة مرات. كما تتجاوز نسبة هاتين المكتبتين الحديثتان النشء نسب كل المكتبات الجامعية الجزائرية باستثناء المكتبة المركزية للمدرسة العليا للفلاحة.

إلا ان هذا النقص الملحوظ يشمل جميع انحاء الوطن و ذلك مقارنة بالمواصفات العالمية فى هذا المجال. وفى الحقيقة منطقة الغرب الجزائرى هى التى اكثر تضررا سواء كان من حيث عدد العناوين او من حيث عدد النسخ لكل عنوان. فرغم المجهودات الجبارة التى بذلتها السلطات العمومية الجزائرية منذ الاستقلال فى مجال التعليم بدون تمييز لا بين المؤسسات و لا بين المناطق و ذلك بتزويد كل جامعة بمكتبة جامعية مع الدعم المالى اللازم والتأطير اللائق و العتاد الكافى لكل واحدة منها للقيام بمهامهم فى كل من التعليم و البحث العلمى. إلا ان حالة جامعاتنا لا تزال مزرية فيما يخص قدراتها فى توفير الكتاب المطبوع بقدر كافى لتلبية بمستوى مقبول و محترم من حاجيات الجامعيين. مخ العلم ان هذا الوعاء الفكرى لا يمكن الاستغناء عنه لتأدية هذين النشاطين الاساسيين للجامعة ألا و هما البحث و التعليم. فإذا انتصرت الجزائر فى معركة الكم، فالنصر من حيث النوع لم تنله الى حد الان. فالنجاح كما و نوعا لا يزال صعبا بسبب التدفق الطلابى الهائل الناجم من ديمقراطية التعليم و كل ما يترتب عنها من صعوبات فى تلبية حاجياتهم من جميع الجوانب، خاصة ان الجزائر لا تزال بلدا فتى لا يتجاوز عمرها 50 سنة. مع العلم كذلك ان 37 % من مكتباتها الجامعية عمرها 10 سنوات، و 62 % منها لا يفوت عمرها 50 سنة.

فهذا العوز او العجز فى توفير الكتاب المطبوع الذى تعانى منه كل مؤسساتنا الوطنية الجامعية قد اثبتته كل المؤشرات و المقاييس المستعملة فى هذه الدراسة و التى قدرته بنسبة 1.54 عنوان لكل مستفيد و 4.48 نسخة او مجلد لكل مستفيد. و النسبة الاولى تتراوح ما بين الحد الادنى المقدر ب 0.03 عنوان لكل مستفيد و المتحصل من طرف المكتبة الجامعية لولاية باتنة، و الحد الاقصى المقدر ب 38.89 عنوان لكل مستفيد و المتحصل من طرف المكتبة المركزية للمدرسة العليا للفلاحة.

و يجدر الذكر ان 14.75 % فقط من مكتباتنا الجامعية تنال نسبة $\geq$ من عناوين لكل مستفيد.

و ان كان هذا المقياس حدد ب 5 عناوين لكل مستفيد على الافل من طرف اليونسكو فقانون Klapp Jordan حدده الى غاية 50 عناوين لكل طالب و ذلك لضمان مستوى تعليمى مقبول على مستوى سلك التدرج.

لقد اثبتت كذالك الدراسة ان هناك 34.14 % فقط من مكتباتنا الجامعية التى لديها القدرة فى توفيرا لكتب بقدرة تساوى عدد الرواد. أى بالقيمة المطلقة، تستطيع وضع كتاب واحد لكل مستفيد. مع العلم كذالك ان 39.02 % من هذه المكتبات تحمل عبئ 50.76 % من الطلب على المستوى الوطنى، حين ان لا تملك إلا 20 % من

الحظيرة الوطنية للكتاب. وهذا التوزيع يعكس تماما قانون العالم الايطالى باريتو Pareto، بحيث ان 85.45 % من مكتباتنا الجامعية لا تملك إلا نسبة 37.02 % من المجموعات، حين ان عليها ان تواجه 59.53 % من الطلب الوطنى. و نجد بالعكس 19.49 % من المكتبات التى تسخر على 65.70 % من هذه الثروة الوثائقية لا تواجه إلا 39.70 % من المستفيدين. و هذا الخلل فى التوزيع يتم كذالك حسب طبيعة المؤسسة اى ان كانت جامعة او مركز جامعى او مدرسة علي. فنجد الجامعات التى عددها 34 على مجموع 61 مؤسسة (53.73 %) التى تملك 81.35 % من الكتب فهى التى تمتص 91.60 % من الطلب. و الباقى من المؤسسات التى سبق ان ذكرناه التى تمثل 44.27 % من جملة المؤسسات و التى فى متناولها 18.65 % فهى تواجه 08.40 % فقط من الطلب.

و ما يزداد من حدة هذا النقص هو عدم ممارسة سياسة التبادل و الشراكة بين المكتبات الجامعية الجزائرية التى كان بإمكانها تخفيض هذا الفقر الوثائقى. و اضافة الى ذلك اثبتت الدراسة ان 98 % من هذه الثروة من الكتب المطبوعة تعانى من نسبة بالغة من العفاء و البطلان مع العلم ان 50 % من هذه الكتب يتجاوز عمرها 5 سنوات عند اقتنائها كما هو الحال فى مكتبة جامعة باب الزوار.

فهذا النقص الفظيع فى القدرة على توفير الكتب المطبوعة ينعكس سلبا على الاستجابة و تلبية حاجيات المستفيدين فهكذا نجد فى جامعة باب الزوار ان 51 من الطلبات تبوء بالفشل عند الاعارة، مما يسبب و يزداد حرمان الطلبة بالخصوص و الزيادة فى نسبة العزوف عن المكتبة و بالتالى الحاقهم بالضرر من الناحية البيداغوجية و النجاح فى دراساتهم.

و ما يمكن استنباطه من كل ما اثبتته و وصلت إليه الدراسة من نتائج على ضوء تطبيق المعايير و المواصفات المعمول بها عالميا و ذلك من نقص كمى و نوعى و هذا الخلل و عدم التوازن بين العرض و الطلب هو ان اقل ما يمكنه القول ان حالة مكتباتنا الجامعية تثير دق ناقوس الخطر تنبؤا و تخوفا على ما سيترتب عنه من عواقب سلبية و وخيمة، ليس على الجامعيين فحسب بل على مستقبل الوطن ككل و ازدهاره و نموه. إلا ان هذا الوضع ليس بمجرد قدر، بل ناجم عن تضافر ومصادفة العديد من العوامل منها تاريخية و هيكلية و اقتصادية كما هى ايضا متعلقة بالمهارة و الكفاءة فى التسيير.

صورة رقم 1 خارطة لقدرات توفير الكتاب المطبوع فى الجامعات الجزائرية مقارنتا مع الحاجيات الكامنة الى غاية سنة **2009**

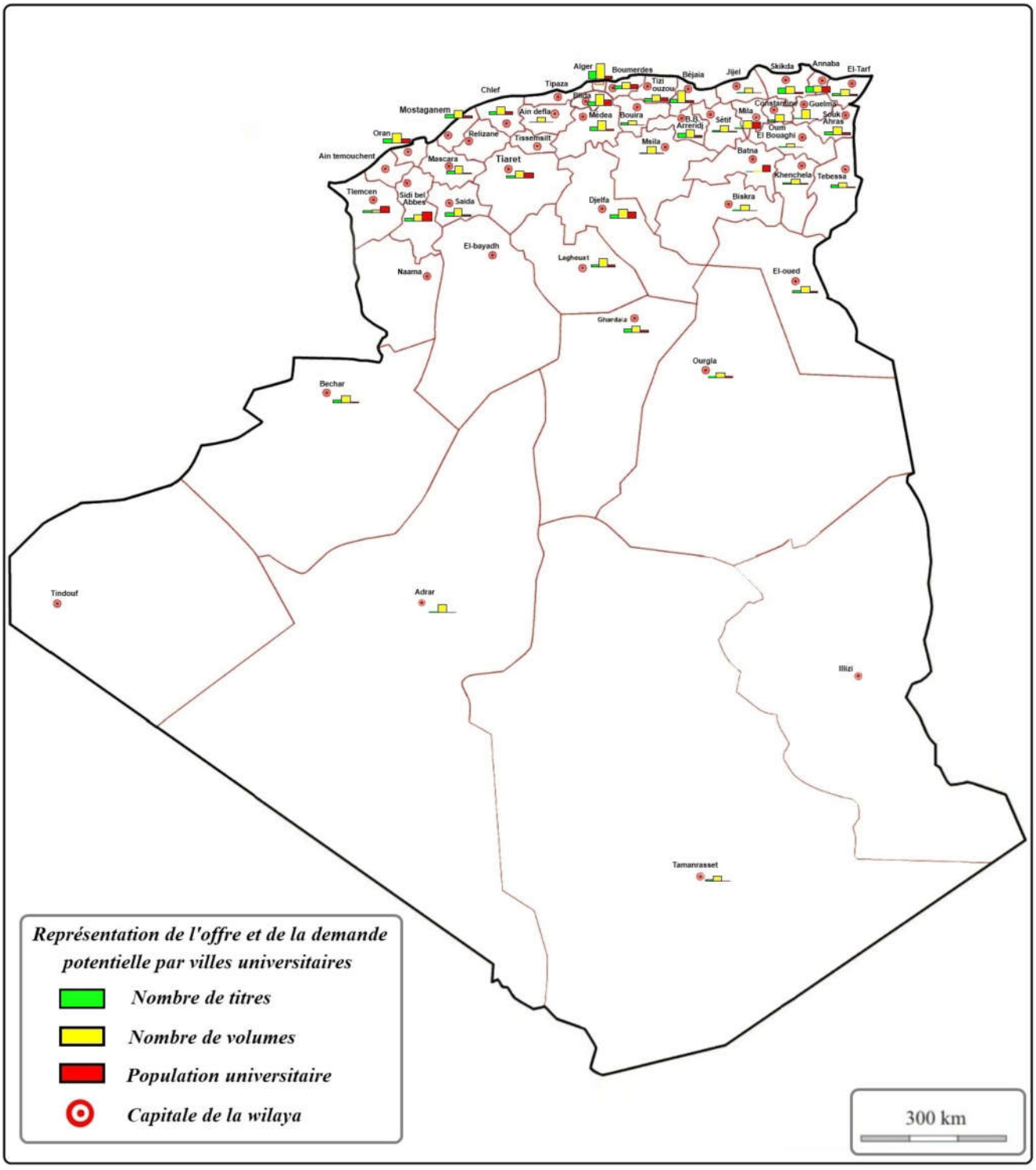

فعلى أساس هذه المعطيات و انطلاقا م فعلى أساس هذه المعطيات و انطلاقا من هذا الوضع ألا يمكن ربط هذه الحالة واقع مكتباتنا الجامعية و لو بطريقة غير مباشرة مع مكانة جامعاتنا غير المرموقة فى المحافل الدولية و كذى انخفاض مستوى طلابنا الدراسى و ضعف و ركود الانتاج العلمى و الثقافى بالمقارنة مع الدول المجاورة اقل منا غنى و رخاء و وفرة بكثير؟

فمثل هذا العجز فى العلم و المعرفة يؤدى حتما الى زوال الحظوة و فقدان الشرعية للنخبة المثقفة و العلمية.

اما الدراسة المخصصة لجامعة باب الزوار بشكل معمق فإنها تعكس حقيقة هذا النقص فى العرض للكتب المطبوعة. فهذه الدراسة سمحت لنا ان نستنتج و ان نخرج بفكرة كونها ان المركب الجامعى لباب الزوار ما هو إلا صورة مصغرة للبلاد فى هذا الشأن بحيث ان كل النقائص الملحوظة على المستوى الوطنى تجلت كذلك فى هذه الجامعة و العكس صحيح. و ذلك سواء كان على المستوى مكتبات الكليات او على مستوى المكتبة المركزية.

و بالفعل فكل المؤشرات الاحصائية ابرزت بشكل قاطع هذا النقص الكمى فى القدرة على عرض للكتب المطبوعة، بالمقارنة مع الطلب باستثناء معيار اللغة، حيث نجد مدى تعريب الارصدة بدرجة متفاوتة. فنجده بنسبة كبيرة فى شرق و جنوب البلاد بالمقارنة مع وسط و غرب الوطن. وذلك بالإضافة الى نقص فى تجديد الارصدة ومجموعات هذه المكتبات.

و فعلا، اثبتت هذه الدراسة ان 85 % من مكتباتنا الجامعية نسبتها فى العرض يقل عن المتوسط الوطنى المقدر كما سبق ان ذكرناه ب 1.54 عنوانا لكل مستفيد، ما يعادل بالقيمة المطلقة بثلاثة كتب ل 2 طلبة، حين ان المواصفات القياسية الدولية تحدده بخمسة كتب على الاقل لكل طالب. اما المقتنيات الجديدة فهى تقدر بحوالى 3 او 4 كتب ل 10 طلبة لكل سنة. حين ان المواصفات القياسية الدولية تحدده ب 3 كتب على الاقل لكل طالب سنويا.

و بعيدا عن كل نظرة تشاؤمية، لكن كيف لا نتخوف امام هذا الوضع خاصة عندما ندرك ان فى عهد الخليفة الفاطمى العزيز(975 / 996 م) كانت مكتبة دار العلم تحتضن اكثر من 2 مليون كتاب ما يعادل بأكثر من 28 مرة ما كسبته مكتبة الاسكندرية المشهورة فى عهدها وذاك لبضعة العشرات من العلماء و الفلاسفة . حين ان مكتبة جامعة الجزائر التى هى اكبر و اثرى مكتبة فى القارة الافريقية لا يتجاوز عدد كتبها 586206 عنوانا الى غاية سنة 2009، وذلك فى فائدة 170679 طالب، أى نسبة 2.98 عنوان لكل طالب.

أكيد ان مشكل التمويل يبدو قبليا خارج من نطاق هذه الدراسة، لكن فهمه ضرورى للغاية و لو بشكل غير مباشر لموضوعنا هذا. و ذلك بحكم ان مكتباتنا يتم تزويدها بالكتب اساسا عن طريق الشراء بما يقرب من 99 %. اما التبادل و الهبة فهما نادران جدا و ليس من عاداتنا فى هذا الشأن. و نحن بعلم ان الدولة الجزائرية قد استثمرت اموال باهظة فى هذا المجال كما أن الاغلفة المالية المخصصة سنويا تحظى بزيادة مستمرة قى المبلغ، إلا ان تجديد الارصدة فهى من سوء الى اسؤ بسبب تآكل القدرة الشرائية للمكتبات و الناجمة عن الازمة الاقتصادية العالمية و ما ينجم منها من تضخم نقدى المسبب فى انهيار العملة الوطنية. بحيث يمصص و يبتلع كل زيادة فى الميزانية و تصبح هذه الاخيرة بدون جدوى. هذا من ناحية، و من جهة اخرى و بفعل هذا التضخم المالى يزداد ثمن الكتاب و بالتالى تقليص حجم المقتنيات، مما يؤدى بدوره الى تدهور قدرة العرض امام تزايد هائل فى الطلب. و هكذا تدور مكتباتنا فى حلقة مفرغة يصعب الخروج منها بدون دراسات فعالة و استراتجية محكمة.

معيار التغطية اللغوية

الباحثون و الطلبة اكثر تعرضا للحواجز اللغوية و ذلك بما تمنعهم و تعرقلهم فى الوصول الى العلم و المعرفة خاصة فى غياب الترجمة. و فى هذا الباب أى فيما يخص معيار اللغة لقد أسفرت الدراسة عن نتائج متناقضة بحيث أن رغم كون رصيد مكتبة جامعة باب الزوار بنسبة 29.76 % بالإنجليزية و 23.29 % بالعربية و 46.95 % بالفرنسية. إلا أن نتائج تحليل الاستبيان أثبتت مفارقا من ناحية أن الرواد الذين استجابوا لهذا الاستبيان، بالرغم من أنهم مارين من أسلاك التعليم معربة كليا منذ سنوات 1990 فإنهم يحسنون استعمال اللغة الفرنسية بنسبة 32 مرة أكثر من الانجليزية و 5 مرات أكثر من العربية. و من ناحية أخرى لاحظنا من خلال تحليل دقيق لإجاباتهم أنهم يسعون إلى وجود كتب باللغة الفرنسية بالدرجة الأولى و نسبتهم 52.20 % و الإنجليزية ب 37.44 % و العربية بالدرجة الثالثة بنسبة 12.40 %. ما أنفي تماما فرضيتنا في هذا المنوال.

فتفوق اللغة الفرنسية على باقي اللغات أبرزته كذلك دراسة نظام الإعارة من خلال تحليل بطاقة الإعارة بحيث أثبتت أن 97.67 % من الطلبات صبت على الكتب باللغة الفرنسية و 1.99 % بالإنجليزية و 0.35 % باللغة

العربية. و أثبتت كذلك الدراسة في هذه السياق أن 96.60 % من المتجاوبين يجهلون تماما وجود مصلحة الترجمة على مستوى المكتبة و 0.85 % فقط صرحوا بالاستفادة منها.

معيار تقادم المجموعات

أما فيما يخص معيار تقادم المجموعات، قد أكدت الدراسة أن 97 % من الكتب يتجاوز عمرها 5 سنوات أي فقدت قيمتها العلمية.

و كل هذه المعطيات تبرر تصريح نسبة 97.02 % من المتجاوبين عن عدم ارتياحهم بنوعية هذه الموارد الوثائقية. فنظرا للفقر البالغ في الكتب المطبوعة تلجأ المكتبة إلى تحديد هذه الكتب للإعارة بعنوانين فقط و تحديد مدة الإعارة إلى 22 يوما مما يسبب في ضياع الوقت حيث أن الطلبة ينتظرون متوسط 15 يوما رجوع الكتاب. مع العلم كذلك 51 % من طلبات الإعارة تبقى دون جدوى و 41 % منها تلبى نسبيا. مما يؤدي ب 23 % منهم بالتخلي عن بحوثهم و 52.94 % يسلمون أمرهم إلى مراكز وثائقية و 4.39 % يلتجئون إلى الاستنساخ و 18.68 % يشترون الكتب بأموالهم الخاصة فلا شك أن كل هذه النقائص المشخصة و المكشوفة في حق هذا النظام الوثائقي المدروس تترتب عليها حتما انعكاسات سلبية و خطيرة على كل نشاط الجامعة عامة و الأساتذة و الطلبة و الباحثين في كل من التعليم و البحث. فهكذا نجد أن نسبة النجاح الدراسي في هذه الجامعة مقدرة بنسبة 46.92 % على مستوى الجذع المشترك و 61.04 % في سلك التخصص و ذلك لفترة 1994 – 1999.

الخاتمة

لقد كان الهدف الأساسى من هذا البحث الوقوف على واقع مكتباتنا الجامعية على المستوى الوطنى من حيث قدرتها على توفير الكتاب المطبوع و مدى تلبية حاجيات المستفيدين كما و نوعا. كما كان الغرض من هذه الدراسة سرد المقترحات و التوصيات التى ارتأت لنا كفيلة بتحسين الوضع بعد ما تم تشخيص نقط الضعف و معرفة اسباب الخلل. و هذه النظرة التى القيناها من باطن جامعاتنا حول حالة المكتبات الجامعية من باب مدى تطابق العرض مع الطلب فيما يخص الكتاب المطبوع لم تكن كاملة ان لم نأخذ بعين الاعتبار التغيرات الجذرية التى حدثت اخيرا فى المحيط الاجتماعى عامة و الناجمة عن العولمة و

الازمة الاقتصادية العالمية و الثورة الرقمية وكذى رهان التكنولوجيات الحديثة فى الاتصال. و نحن مقتنعون بالضرورة القصوى و الحاجة الملحة الى تعليم عالى محكم و ذات جودة و نوعية رفيعة بمجرد ان كل القطاعات تزداد تخصصا و بالتالى تفتقر الى مهارات و كفاءات عالية. و كما قال فى هذا الصدد بول أرنو "التكوين القوى و المكين والمؤهل و المطابق مع الضروريات الحقيقية لسوق العمل يبقى للشبان خاصة أحسن جواز سفر للحياة المهنية ".

إلا ان مثل هذا التعليم أصبح تقريبا طوبى و مثالى لا يمكن تجسيده فى عالم جاف من الكتب. علما ان قدرات مكتباتنا الجامعية دون المستوى فى توفير ما يلزم من الكتب للقيام بالدور المنوط لها. فهشاشتها مجحفة ليس للطالب و الباحث و الاستاذ فحسب بل لمستقبل الوطن ككل. فهى فى حاجة قصوى الى تعبئة كل الجهود اللازمة و الممكنة سواء كان من طرف السلطات العمومية أو من طرف مسئولو المكتبات فى حد ذاتهم. مع العلم كذلك أن القدرة في تلبية هذه الحاجيات لا يمكن إلا إذا كانت في متناول هذه المكتبات مجموعات من الكتب كافية كمًا و نوعا أي التي تستطيع أن تستجيب إلى طلبات القراء و تلبية حاجياتهم وفق معايير و نسب معروفة مثل عدد العناوين لكل قارئ و لغة هذه الوثائق و الصلة بالموضوع و الشمولية و درجة تغطية كل قطاعات العلم و المعرفة و كذا حداثة هذه الكتب ومدى تواكبها مع تطور العلم و تزايد الإنتاج الفكري الذي تمخض عن ما يعرف باسم "الانفجار الوثائقي".

فلابد من السلطات المعنية بالأمر اخذ اجراءات و تدابير حثه و مشجعة لتسوية الوضع المزرى و لتخفيض من شدة هذا العوز الوثائقى و النقص الفادح فى الكتب فى اوساطنا الجامعية و ذلك بتشجيع و تحميس الانتاج الفكرى و تنشيط قطاع النشر و دعم الترجمة و من ثم تسهيل الوصول الى الكتاب بأقل جهد و ثمن و ووقت ممكن.

كما ان هذه الدراسة نريدها لائحة تقترح الخطوط العريضة لخطة إنهاض و تعديل، كما تضع المبادئ الاساسية لمنهج و سياسة الإصلاح و التجديد فلا ربما يمتد طلال سنوات.

و نرجو ان تحظى هذه التوجيهات بجلب انتباه كل الاطراف المعنية بالأمر.

و نرجو كذلك ان تكون هذه الدراسة قد ساهمت كمية ما فى معرفة العالم الجامعى الجزائرى من خلال تشخيص مكتباته الجامعية و قدرته فى تحقيق اهدافه.

و من ناحية اخرى، لا تزعم هذه الدراسة باستيفاء الموضوع بل وصفت فقط منظرا شاملا و كاملا لحالة جد معقدة و غير معروفة من قبل، مع تمنياتنا ان تثير التفكير و الحوار و ان تكون فى المستقبل موضوع دراسات اخرى مكملة و مفصلة بكثير و ان تكون اكثر تعمقا و تدقيق.

و قصدنا كذلك من خلال هذه الدراسة هو الوصول الى توعية و اقتناع المسئولين بخطورة الوضع و استعجال الامر و ضرورة اخذ التدابير الازمة و الفورية لتسوية الوضع و لكى "لا تدرس جامعاتنا الجهل" حسب قول جان كلود ميكائى، و لكى لا تكون الجامعة، كما قاله جيل دولوز "طلبة بدون وعى و بدون خيال، قادرين فقط على تكرار ما لقنهم اساتذتهم من حقائق".

فالعلم فى الكتب، و بفضل مجموعات جيدة من الكتب يمكن للجامعة انتاج معارف موافقة مع المتطلبات الاقتصادية كما بإمكانها تحويل هذه المعارف الى مهارات نافعة و مربحة و مغلة تستطيع بها ليس ضمان تشغيل الافراد فحسب بل مواجهة المنافسة الشديدة القائمة بين الامم.

المراجع

1) زكي حسن الوردي مجبل لازم المالكي._ مصادر المعلومات و خدمات المستفيدين في المؤسسات المعلوماتية._ عمان الوراق للنشر و التوزيع 2002 221 ص.

2)عبد الحافظ محمد سلامة._ خدمات المعلومات و تنمية المقتنيات المكتبية._ عمان دار الفكر للنشر و التوزيع 1997._ 376 ص.

3) محمد فتحي عبد الهادي و غادة عبد المنعم موسى._ دراسات في المكتبات و مراكز المعلومات. الاسكندرية دار الثقافة العلمية 2001 110 ص.

4) كامل شاهين شريف .- فهارس المكتبات العربية المتاحة عبر شبكة الأنترنت: دراسة تقويمية على ضوء توصيات الإفلاIFLA " لشاشات عرض التسجيلات البيبليوجرافية و مضمونها"
Cybrarians journal ع 4 مارس 2005.تاريخ الاطلاع جوان 2008 متاح في
http://Cybrarians.info/journal/n4/opac.html

5) خليفة محمود عبد الستار. مواقع الانترنت العربية في مجال المكتبات و المعلومات قي الادلة و البوابات العالمية ع4 (مارس 2005). تاريخ الاطلاع 26 جوان 2008 متاح في
http://Cybrarians.info/journal/n4/interdir.html

6) محمد حامد معوض. دليل ادوات العمل القنية المتاحة عبر الانترنت . ع4 (سبتمبر 2007). تاريخ الاطلاع 26 نوفمبر 2008 متاح في
http://Cybrarians.info/journal/14/tools.html

7) ABDELHAMID, ARAB. Demande et utilisation de l'IST dans les bibliothèques universitaires algériennes : cas de l'USTHB. XIème colloque international de bibliologie. Ier colloque bilatéral algéro-français de bibliologie, Alger 22-27 Novembre 1992, 20 p.
8) ARNAUD, PAUL. Mieux enseigner ? Moins de paroles et plus de livres ! In Les étudiants et la lecture. Paris: PUF, 1993. P. 113-129.
9) AUPELF. Evaluation des bibliothèques universitaires/Ouvrage collectif sous la dir. de Jean-Pierre Clavel. Montréal : AUPELF, 1984. 370p.
10) BERGER, GUY. Perspectives globales. In : Université et société : actes du colloque de la VIIIème assemblée générale de l'AUPELF. L'université face à son environnement culturel: réflexion sur l'activité sociale de l'enseignement supérieur à l'université libre de Bruxelles, 28-29 novembre 1984, p.23
11) CARBONE, PIERRE. Evaluer la performance des bibliothèques: une nouvelle norme. In Bulletin des Bibliothèques de France, T. 43, n° 6, p. 40-45.
12) ESTIVALS, ROBERT. Bibliométrie et bibliologie (histoire, sociologie et prévisions intellectuelles). In Les Sciences de l'écrit : encyclopédie internationale de bibliologie. P. 66-75

13) HAINAUT, LOUIS. Une méthode pour une meilleure adaptation des objectifs pédagogiques de l'université à son environnement. In Perspectives universitaires, Vol.4, n°1,1987, p.177
14) IGUEMAT, Arezki. _ L'université algérienne: peut-on faire de la quantité et de la qualité en même temps? In El Watan, 27 sept., 2011, p.24
15) RENOULT, DANIEL. L'offre des bibliothèques universitaires face à la demande étudiante. In FRAISSE, EMANUEL. Les étudiants et la lecture. Paris: PUF, 1993. P. 193-205.
16) MICHEA, Jean Claude._ L'enseignement de l'ignorance et ses conditions modernes. Paris: éd. Climats, 1999. 110 p.